

دور التخطيط الإستراتيجي في تقليص الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي

The Role of Strategic Planning in Bridging the Gap Between Theoretical and Practical Education

مروان أحمد محمود حسن^{*}، ياسمين أحمد محمود حسن²¹ كلية التربية، جامعة الإسكندرية (مصر)، Marwan7assan@alexu.edu.eg² كلية التربية، جامعة الإسكندرية (مصر)، Yasmin7assan@outlook.com

النشر: 2024/12/31

القبول: 2024/12/04

الاستلام: 2024/10/17

ملخص:

هدف هذا البحث إلى الكشف عن دور التخطيط الإستراتيجي في تقليص الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي، أَعتمد البحث على المنهج الوصفي؛ حيث استُخدِم أداة المقابلة المفتوحة. شملت العينة العشوائية (30) خريجاً من كلية التربية بجامعة الإسكندرية، و(10) مديري مدارس خاصة من منطقة شرق التعليمية، و(5) مسؤولي تخطيط من نفس المنطقة. أسفرت النتائج عن تحديد تأثيرات سلبية ملحوظة للفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي على استعداد الخريجين لسوق العمل؛ مما يستدعي ضرورة تبني خطط إستراتيجية فعّالة. كما تم تحديد عدد من الممارسات المثلى التي يمكن أن تتبناها المؤسسات التعليمية. علاوةً على ذلك، تم استعراض التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الخطط، بما في ذلك نقص الموارد والتنسيق بين المؤسسات التعليمية وقطاعات العمل. كما قدّم البحث مجموعة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الإستراتيجي؛ الفجوة التعليمية؛ التعليم النظري؛ التعليم التطبيقي.

Abstract:

The aim of this research is to explore the role of strategic planning in reducing the gap between theoretical and applied education. The research adopts a descriptive approach, utilizing open-ended interviews as the primary tool. The random sample consisted of (30) graduates from the Faculty of Education at Alexandria University, (10) private school principals from the Eastern Educational Zone, and (5) planning officials from the same area. The results revealed significant negative impacts of the gap between theoretical and applied education on graduates' preparedness for the job market, highlighting the urgent need for effective strategic plans. Additionally, a number of best practices that educational institutions could adopt were identified. Furthermore, the research examined the challenges facing the implementation of these plans, including resource shortages and coordination between educational institutions and the labor sectors. The research also provided a set of recommendations and suggestions.

Keywords: Strategic Planning; Educational Gap; Theoretical Education; Practical Education.

1. مقدمة:

أكدت دراسة سي الطيب (2020) أن (70%) من الخريجين في الجزائر يعانون من نقص في المهارات التطبيقية الضرورية لسوق العمل؛ حيث أظهرت أن النظام التعليمي يركز بشكل كبير على الجوانب النظرية؛ مما يؤدي إلى نقص في التأهيل العملي. وأوصت الدراسة بضرورة دمج مناهج تدريبية تطبيقية ضمن المقررات الدراسية لتقليل هذه الفجوة.

وأكدت دراسة الأشول (2022) أن (65%) من الشركات الكبرى في اليمن تجد صعوبة في توظيف خريجين يملكون المهارات العملية المطلوبة؛ إذ يعتمد التعليم في اليمن بشكل رئيس على المناهج النظرية. وأشارت الدراسة إلى أهمية تعزيز الشراكات بين الجامعات وقطاعات الأعمال لتوفير فرص تدريبية عملية للطلاب.

بينما أشارت نتائج دراسة مهدي (2022) إلى أن أكثر من (60%) من البرامج التعليمية في كليات التربية بالعراق لا تتضمن فرصًا كافية للتدريب العملي أو تطبيق المفاهيم النظرية. وأظهرت أن الخريجين يواجهون صعوبات كبيرة في التكيف مع متطلبات العمل الفعلي بعد التخرج، مما يؤدي إلى تأخر اندماجهم في بيئة العمل.

نستخلص مما سبق، وجود فجوة واضحة بين التعليم النظري والتطبيقي في عدد من الدول العربية؛ حيث يتركز التعليم بشكل أساسي على الجوانب النظرية دون منح الطلاب الفرص الكافية لاكتساب المهارات العملية التي يتطلبها سوق العمل. كما تسبب هذه الفجوة في ضعف الكفاءة المهنية للخريجين؛ مما ينعكس سلبًا على قدرتهم على الاندماج في بيئة العمل بعد التخرج.

يمثل التعليم ركيزة أساسية في بناء المجتمعات وتطورها؛ إذ يمثل العامل الرئيس الذي يشكل عقول الأفراد ويعددهم لمواجهة التحديات المختلفة في الحياة والعمل. وفي العصر الحديث، يواجه التعليم تحديات متزايدة في مواكبة احتياجات سوق العمل المتطور باستمرار.

ومن أبرز هذه التحديات الفجوة المتزايدة بين التعليم النظري الذي يتم تدريسه في كليات التربية والتطبيق العملي الذي يحتاجه الخريجون لدخول سوق العمل بكفاءة. بينما تركز هذه المؤسسات على نقل المعرفة النظرية، تواجه القطاعات المهنية نقصًا في المهارات التطبيقية لدى الخريجين؛ مما يزيد من صعوبة اندماجهم في بيئات العمل ويؤثر سلبًا على الاقتصاد وسوق العمل.

2. الإطار العام للبحث

1.2. مشكلة البحث:

تشكل الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي أحد أكبر التحديات التي تواجه كليات التربية في الدول العربية؛ حيث يميل التعليم التقليدي إلى التركيز على النظريات والمفاهيم الأكاديمية دون توفير المهارات العملية اللازمة التي تؤهل الطلاب لدخول سوق العمل بفاعلية. ونتيجة لذلك، تتأثر كفاءة الخريجين العملية سلبًا؛ مما يؤدي إلى تأخير اندماجهم في المجالات المهنية. وقد أظهرت دراسات عدة أن عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل يسهم في زيادة معدلات البطالة بين الشباب، رغم حصولهم على مؤهلات أكاديمية مرتفعة.

- يوفر البحث إطارًا نظريًا يساعد في تفسير الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي، وهو ما قد يساهم في تطوير نماذج وأدوات نظرية جديدة لدراسة وتقييم التعليم الجامعي في هذا السياق.

- يتيح فرصة لفحص دور التخطيط الإستراتيجي كأداة لدمج التعليم التطبيقي في المناهج النظرية، ما يساعد في بناء قاعدة معرفية تساعد الباحثين في تطوير استراتيجيات تعليمية أكثر فعالية.

ثانيًا- الأهمية التطبيقية:

- يساهم البحث في تقديم حلول عملية لتقليص الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي، مما ينعكس إيجابيًا على تحسين كفاءة الخريجين وجاهزيتهم لسوق العمل.

- يقدم البحث رؤى وتوصيات تساعد المؤسسات التعليمية على تبني ممارسات أفضل واستراتيجيات أكثر فعالية لتقليل الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي، ما يدعم تحسين جودة التعليم والتعلم.

- يسلط البحث الضوء على أهمية الشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاعات المهنية، مما يساهم في تعزيز التعليم العملي وربط الخريجين بالمطلوبات الفعلية لسوق العمل.

- يساعد على صياغة سياسات تعليمية تعتمد على التخطيط الإستراتيجي، مما يعزز التعليم العملي ويساهم في بناء أطر تعليمية مستدامة وملائمة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

3.2. أهداف البحث

- تحليل تأثير الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي على كفاءة الخريجين ومدى جاهزيتهم لسوق العمل.

وعليه، تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود إستراتيجيات فعالة لدى كليات التربية لتقليص هذه الفجوة. ومن هنا يبرز دور التخطيط الإستراتيجي كأداة محتملة لمعالجة هذه الفجوة وتحقيق التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية للتعليم. وتتمثل أسئلة البحث فيما يأتي:

1. ما مدى تأثير الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي على كفاءة الخريجين في سوق العمل؟

2. كيف يمكن للتخطيط الإستراتيجي أن يساهم في تقليص الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي؟

3. ما أفضل الممارسات التي يمكن أن تتبناها المؤسسات التعليمية لدمج الجوانب التطبيقية مع المناهج النظرية؟

4. ما التحديات التي تواجه تنفيذ خطط إستراتيجية فعالة في مجال التعليم التطبيقي؟

2.2. أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الجانبين النظري والتطبيقي، يمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً- الأهمية النظرية:

- يقدم البحث إضافة مهمة إلى الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالتعليم والتخطيط الإستراتيجي. حيث يُعمق الفهم النظري حول العلاقة بين التعليم النظري والتطبيقي، ودور التخطيط الإستراتيجي في توجيه المؤسسات التعليمية نحو تحسين هذه العلاقة.

مع التغيرات في البيئة الخارجية والتطوير المستمر للمؤسسة".

التعليم النظري، يعرفه الباحثان إجرائيًا على أنه: "التعليم الذي يعتمد على الأساسيات والمفاهيم الأكاديمية والمعلومات النظرية التي يتم تدريسها في الفصول الدراسية دون تفعيل الجانب العملي".

التعليم التطبيقي، يعرفه الباحثان إجرائيًا على أنه: "نوع من التعليم الذي يركز على تطبيق المعارف والمهارات الأكاديمية في بيئات عملية حقيقية أو محاكاة لها، بهدف إعداد الطلاب لمتطلبات سوق العمل".

الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي، يعرفها الباحثان على أنها: "الفرق بين ما يتعلمه الطلاب في الجانب الأكاديمي النظري وما يطلبه سوق العمل من مهارات عملية تطبيقية".

كفاءة الخريجين، يعرفها الباحثان على أنها: "قدرة الخريجين على تطبيق ما تعلموه بطريقة فعالة في بيئات العمل، وتلبية متطلبات سوق العمل".

3. الإطار النظري للبحث

1.3. مفهوم التخطيط الاستراتيجي

اختلفت مفاهيم التخطيط الاستراتيجي في سياقات مختلفة، فعرفه Mintzberg (1994) كواجهة مستقبلية على أنه "عملية وضع رؤية طويلة المدى، وتحديد الأولويات المؤسسية لتحقيق تلك الرؤية، مع ضمان تخصيص الموارد الضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة".

وعرفه Kaplan & Norton (2004) كمنهج شمولي على أنه: "عملية شاملة تشمل تحديد الغايات الكبرى، وتحليل البيئة، ووضع خطط التنفيذ،

- استكشاف دور التخطيط الاستراتيجي في تقليص الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي، وتحديد السياسات التي يمكن أن تساهم في تحسين العملية التعليمية.

- تحديد أفضل الممارسات التعليمية التي يمكن أن تتبناها المؤسسات التعليمية لتحقيق التوازن بين التعليم النظري والجوانب التطبيقية.

- الكشف عن التحديات التي تواجه تنفيذ خطط إستراتيجية فعالة في تعزيز التعليم التطبيقي، وتقديم حلولاً لها.

4.2. منهج البحث، وأدواته

استُخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث يعتمد على دراسة الواقع وتحليل الظواهر المرتبطة بالفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي. ويهدف هذا المنهج إلى وصف هذه الفجوة وتحليل تأثيرها على كفاءة الخريجين، بالإضافة إلى استكشاف دور التخطيط الاستراتيجي في تقليص هذه الفجوة.

تمثلت أداة البحث في المقابلة المفتوحة، وأجريت عدّة مقابلات على عيّنة عشوائية من خريجي كلية التربية جامعة الإسكندرية قدرها (30) خريجًا، وعدد (10) من مديري المدارس الخاصة التابعة لمنطقة شرق التعليمية، و(5) من مسؤولي التخطيط بمنطقة شرق التعليمية بمحافظة الإسكندرية، مصر.

5.2. مصطلحات البحث

التخطيط الاستراتيجي، يعرفه الباحثان إجرائيًا على أنه: "عملية طويلة الأمد تهدف إلى تحديد الأهداف المستقبلية ووضع خطط وتكتيكات لتحقيق هذه الأهداف، مع التركيز على التكيف

قدرة المؤسسات على التأقلم مع التغيرات المستمرة في سوق العمل واحتياجات الطلاب (Higgin & Elliott, 2020).

عند تطبيق التخطيط الاستراتيجي في التعليم، يتمكن صانعو القرار من تخصيص الموارد بشكل أكثر فاعلية، بحيث يتم توجيهها نحو المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو تطوير. وهذا يمكن أن يشمل تحسين جودة التعليم الأكاديمي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الشراكات مع القطاعات المهنية لتعزيز تطبيق المعرفة في بيئات العمل. كما يساعد التخطيط الاستراتيجي في تحديد احتياجات الطلاب وتقديم برامج تدريبية تتناسب مع المهارات المطلوبة في السوق؛ مما يؤدي إلى تحسين قابلية توظيف الخريجين وزيادة فرصهم المهنية (Anderson, 2019).

علاوة على ذلك، يُسهم التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التوازن بين المعرفة النظرية والمهارات العملية، وذلك من خلال تطوير مناهج تعليمية تجمع بين الجوانب الأكاديمية والتطبيقية. كما يدعم الابتكار في أساليب التعليم ويشجع على استخدام التقنيات الحديثة التي تساهم في تحسين تجربة التعلم. وهذا بدوره يساعد في تكامل التعليم مع متطلبات العصر الرقمي ومتغيرات سوق العمل (Maguire & O'Neill, 2022).

من جانبنا، نرى أنه من خلال تحليل الاتجاهات والبيانات المتعلقة بالطلاب وسوق العمل، يمكن للتخطيط الاستراتيجي أن يساهم في تقليص الفجوة بين التعليم الأكاديمي والمهارات المطلوبة في السوق. وبالتالي، فإن التخطيط الاستراتيجي لا يقتصر على تحسين مخرجات التعليم فحسب؛

ومراقبة الأداء لتحقيق رؤية المؤسسة". بينما أشار إليه Bryson (2018a) كعملية ديناميكية على أنه "عملية مستمرة تشمل التقييم البيئي، وتحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية، بهدف ضمان مرونة المؤسسة وقدرتها على التكيف".

ومن جانبنا، نرى أن التخطيط الاستراتيجي في مجال التعليم هو عملية شاملة تهدف إلى تطوير رؤية مستقبلية تربط بين المناهج النظرية ومتطلبات التطبيق العملي، من خلال تحليل احتياجات سوق العمل، وتحديد الأهداف التعليمية طويلة الأجل، ووضع استراتيجيات تنفيذية تحقق التوازن بين المعرفة الأكاديمية والمهارات التطبيقية.

يعمل هذا التخطيط على تعزيز كفاءة العملية التعليمية من خلال تصميم مناهج مرنة، وبناء شراكات مع القطاعات المهنية، وتطبيق أدوات تعليمية مبتكرة، مثل التدريب العملي والتقنيات الحديثة. كما يساهم في إعداد خريجين قادرين على مواجهة تحديات سوق العمل، وتقليل الفجوة بين ما يتم تعلمه داخل قاعات الدراسة وما يتم تطبيقه في بيئات العمل الواقعية.

2.3. التخطيط الإستراتيجي في المجال التعليمي

بعد التخطيط الاستراتيجي في التعليم عنصرًا أساسيًا لضمان فعالية النظام التعليمي وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه على المدى الطويل. فمن خلال التخطيط الاستراتيجي، يمكن للمؤسسات التعليمية تحديد أولوياتها وتحليل البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على العملية التعليمية. هذا يساعد على تحديد الفجوات في النظام التعليمي والعمل على ردمها بطرائق مبتكرة وفعالة؛ ما يعزز

بل يمتد إلى تحسين جودة حياة الطلاب وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

3.3. الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي

تشير الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي إلى عدم التوافق بين ما يتعلمه الطلاب في قاعات الدراسة من مفهومات ومعلومات نظرية، وبين المهارات العملية التي يحتاجونها لتطبيق تلك المعرفة في بيئات العمل الحقيقية. تعكس هذه الفجوة عجز النظام التعليمي عن إعداد خريجين يمتلكون الخبرة اللازمة للتعامل مع التحديات الواقعية في مجالاتهم المهنية (Bryson, 2018b).

أشار التقرير الجامعة الأمريكية في القاهرة (2022) إلى أن الفجوة في مهارات التوظيف في مصر أثرت بشكل كبير على سوق العمل؛ حيث يوجد عدم توافق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات السوق. أوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج لتشمل مهارات التوظيف المطلوبة وتعزيز التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال.

3.4. أهمية التخطيط الاستراتيجي في معالجة الفجوة

يؤكد Kotler & Keller (2016) على أهمية التخطيط الاستراتيجي في تشخيص الفجوات بشكل دقيق من خلال تحليل الوضع الراهن. من خلال أدوات مثل تحليل SWOT (القوة، الضعف، الفرص، التهديدات)، يمكن للمؤسسات أو الحكومات التعرف على التحديات التي تواجهها ومعرفة الأماكن التي تحتاج إلى تحسين. على سبيل المثال، في مجال التعليم، يمكن تحديد الفجوات في مخرجات التعليم مقارنة بالاحتياجات الفعلية للسوق.

بينما يشير David (2017) إلى أن التخطيط الإستراتيجي يتيح للمؤسسات أو الحكومات تحديد أهداف واضحة قابلة للقياس تتماشى مع رؤية المستقبل. عندما يتم تحديد الفجوات، يصبح من الأسهل وضع أهداف قصيرة وطويلة الأجل لمعالجتها. هذه الأهداف تساعد على توجيه الموارد والجهود نحو تحقيق تحسينات ملموسة في المجالات المتأثرة بالفجوات.

فضلاً عن تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات داخل المنظمة أو بين الجهات الحكومية المختلفة. من خلال استراتيجيات مدروسة، يمكن للمعنيين العمل معاً بشكل أكثر فاعلية لسد الفجوات. كما يساهم في تخصيص الموارد بشكل صحيح وفقاً للأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية.

يشير Bryson (2018b) إلى أهمية التخطيط الإستراتيجي في مساعدة المؤسسات على أن تكون أكثر مرونة في مواجهة التغيرات المفاجئة أو الفجوات المستقبلية المحتملة. مع التخطيط المسبق والتقييم المستمر، يمكن تعديل الاستراتيجيات بسهولة للتكيف مع التغيرات الخارجية مثل التقدم التكنولوجي أو التغيرات الاقتصادية العالمية.

4. الدراسات السابقة

هدفت دراسة فودة (2017) إلى وضع استراتيجيات دمج التعليم النظري والعملي في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العربية، حيث سلطت الضوء على الفجوة الموجودة بين المعرفة النظرية التي يتلقاها الطلاب في الفصول الدراسية والمهارات التطبيقية التي يتطلبها سوق العمل. اعتبرت الدراسة أن هذه الفجوة تشكل

والفرص في تحسين جودة التعليم في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في العالم العربي:

الفجوة بين التعليم النظري والعملي: تشير جميع الدراسات إلى وجود فجوة كبيرة بين المعرفة النظرية التي يتلقاها الطلاب في الجامعات والمهارات العملية التي يتطلبها سوق العمل العربي؛ مما يؤكد على ضرورة تحديث المناهج التعليمية لتواكب التغيرات السريعة في سوق العمل واحتياجاته الفعلية.

أهمية الدمج بين النظرية والممارسة: تشدد الدراسات على ضرورة تطوير إستراتيجيات تعليمية تدمج بين التعليم النظري والتطبيقي؛ مما يتيح للطلاب فرصة لتطبيق المعرفة في بيئات حقيقية ويسهم في تطوير مهاراتهم العملية. فالتعليم لا يجب أن يقتصر على الفصول الدراسية بل يجب أن يشمل تجارب عملية من خلال التدريب المهني والميداني.

ضرورة التعاون مع القطاع الخاص: تبرز دراسة البار (2018) أهمية التعاون بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص؛ حيث أن هذا التعاون يمكن أن يسهم في تحسين جودة التدريب المهني وتوفير فرص تدريبية حقيقية تسهم في تطوير مهارات الطلاب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي: هناك اتفاق على أن التخطيط الاستراتيجي هو أداة أساسية لسد الفجوة بين التعليم وسوق العمل. يتطلب الأمر تصميم برامج تعليمية مرنة تواكب التطورات في مختلف الصناعات وتقدم تدريباً عملياً يتماشى مع احتياجات السوق.

تحديًا كبيرًا أمام تطوير التعليم العالي في العالم العربي، حيث يعاني الكثير من الخريجين من صعوبة في التكيف مع متطلبات الوظائف في سوق العمل بسبب نقص الخبرة العملية.

كما ركزت الدراسة على ضرورة تطوير استراتيجيات تعليمية قائمة على الدمج بين التعليم النظري والتطبيقي من خلال توفير بيئات تعليمية تشجع على التفاعل بين النظرية والممارسة.

هدفت دراسة الغامدي (2019) إلى الكشف عن واقع التعليم في الجامعات السعودية ومعرفة مدى توافق المناهج الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل، فضلاً عن تحليل الأساليب الحالية التي تستخدمها الجامعات لتوفير تدريب عملي وتطوير مهارات الطلاب.

هدفت دراسة البار (2018) إلى استكشاف دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير وتحسين برامج التعليم المهني والتقني في العالم العربي، مع التركيز على مدى فعالية هذه البرامج في تقليص الفجوة بين التعليم النظري والعملي. فقد لاحظ الباحث أن التعليم المهني في العديد من الدول العربية يواجه تحديات تتمثل في نقص التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، مما يؤدي إلى تخريج طلاب لا يمتلكون المهارات المطلوبة في سوق العمل. ولتقليص هذه الفجوة، شددت الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي الذي يركز على التعاون بين مؤسسات التعليم المهني والتقني مع القطاع الخاص.

مما سبق عرضه من دراسات، يمكننا استخلاص مجموعة من النقاط الرئيسة التي تبرز التحديات

للتعامل مع التحديات الواقعية، مثل: التعامل مع طلاب من خلفيات مختلفة أو مواقف تربوية معقدة.

على الرغم من أهمية التكنولوجيا في التعليم المعاصر، يعاني الخريجون من نقص في التدريب على كيفية استخدامها بفعالية في العملية التعليمية. هذا النقص يجعلهم غير مؤهلين لاستخدام الأدوات الرقمية والبرامج التعليمية التي أصبحت ضرورية في بيئات التعليم الحديثة.

يواجه الخريجون الذين التحقوا بالعمل في مدارس تعتمد على التعليم الإلكتروني أو التعليم المدمج تحديات بسبب الفجوة في اكتساب المهارات التكنولوجية اللازمة لإدارة الصفوف الرقمية.

كما يواجه الخريجون صعوبة في تطبيق النظريات التي درسوها، مثل: نظريات النمو المعرفي والتعليمي، في مواقف التدريس الحقيقية. هذا النقص في القدرة على التطبيق يؤدي إلى شعور بعدم الثقة في بداية حياتهم المهنية.

يشعر عديد من الخريجين بأنهم لم يتعلموا بشكل كافٍ كيفية التعامل مع طلاب لديهم احتياجات خاصة أو صعوبات تعلم؛ مما يؤثر سلبًا على كفاءتهم العملية.

ثانيًا- تأثير الفجوة من وجهة نظر مديري المدارس:

يلاحظ مدراء المدارس أن الخريجين الجدد يحتاجون إلى تدريب إضافي قبل أن يتمكنوا من أداء مهامهم بكفاءة. غالبًا ما تكون برامج التدريب الميداني التي خضعوا لها خلال دراستهم محدودة

يمكننا القول إن التعليم في العالم العربي بحاجة ماسة إلى تحديث شامل يشمل استراتيجيات تعليمية تجمع بين النظرية والتطبيق بشكل متكامل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تحفيز أكبر للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص؛ مما يضمن للطلاب اكتساب مهارات عملية تواكب احتياجات سوق العمل، ويساعد على تقليل الفجوة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات الوظائف.

5. نتائج البحث

الإجابة عن السؤال الأول، ونصّه: "ما مدى تأثير الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي على كفاءة الخريجين في سوق العمل؟".

انقسمت الإجابة إلى عناصر رئيسة تعكس وجهات نظر كل من الخريجين ومديري مدارس في القطاع التعليمي، نستعرضهما فيما يأتي:

أولاً- تأثير الفجوة على خريجي كليات التربية:

على الرغم من امتلاك الخريجين معرفة نظرية قوية؛ إلا أنهم غالبًا ما يفتقرون إلى القدرة على تحويل هذه المعرفة إلى مهارات عملية داخل الفصول الدراسية. على سبيل المثال، تطبيق إستراتيجيات التدريس الحديثة، مثل: التعليم القائم على المشروعات أو التعليم المتمركز حول الطالب يتطلب مهارات عملية لم يتدربوا عليها بشكل كافٍ خلال فترة الدراسة.

كما يواجه عديد من الخريجين صعوبات في إدارة الصفوف الدراسية بفعالية. يوضح الخريجون أن المواد الدراسية التي درسوها تركزت على المفاهيم النظرية حول سلوك الطلاب وطرائق التدريس، لكنها لم تمنحهم الأدوات اللازمة

التعليم النظري هو الأساس الذي يعتمد عليه الطلاب لفهم المفاهيم والأطر العامة، لكن الاعتماد المفرط عليه دون تعزيز التطبيق العملي يؤدي إلى تخرج طلاب غير مؤهلين بشكل كامل للعمل الفوري. لذا، يعد التكامل بين النظري والتطبيقي أمراً حيوياً لتحضير الطلاب لسوق العمل. يجب على المؤسسات الأكاديمية تطوير مناهج تعليمية تتضمن فرصاً تطبيقية كافية تسمح للطلاب بتجربة الواقع العملي بصورة مباشرة.

التدريب العملي المحدود زمنياً ومحتوياً لا يكفي لخلق كفاءات مهنية حقيقية. يحتاج الخريجون إلى تجربة مواقف تعليمية حقيقية تتطلب منهم اتخاذ قرارات تربوية يومية، مثل إدارة الفصل وحل المشكلات. المدارس يجب أن تعمل بالشراكة مع كليات التربية لتوفير بيئات تدريبية واقعية تعكس طبيعة العمل الحقيقي.

النقص الواضح في تدريب الخريجين على استخدام التكنولوجيا في التعليم يعد نقطة ضعف خطيرة في ظل التحولات الرقمية الحالية. من الضروري أن تكون المناهج التعليمية مواكبة للتطورات التقنية؛ حيث أصبحت التكنولوجيا عنصراً أساسياً في العملية التعليمية، سواء في إدارة الفصول الدراسية الإلكترونية أو استخدام البرامج التعليمية التفاعلية.

من خلال إقامة شراكات قوية بين الجامعات والمدارس، يمكن تصميم برامج تدريبية ميدانية تكون أكثر واقعية وتوجهاً نحو احتياجات سوق العمل. هذا التعاون يمكن أن يساهم في سد الفجوة بين الجوانب النظرية والتطبيقية ويضمن

في الوقت أو في المحتوى؛ مما يجعلهم غير مستعدين للتعامل مع تحديات التدريس الفعلية.

يجد مدراء المدارس أنفسهم مضطرين لتقديم برامج تدريبية داخلية للمعلمين الجدد، تشمل أساليب إدارة الفصل، وإعداد الخطط الدراسية العملية، واستخدام التكنولوجيا التعليمية. هذا يشكل عبئاً إضافياً على المدارس التي تسعى لتحقيق نتائج فورية من المعلمين الجدد.

يلاحظ عديد من مديري المدارس أن الخريجين الجدد يفتقرون إلى المهارات اللازمة لإدارة الصفوف الدراسية بشكل فعال؛ مما يؤثر سلباً على انضباط الطلاب ويقلل من جودة التعليم. الفجوة بين المعرفة النظرية حول السلوك الطلابي وتطبيق هذه المعرفة تؤدي إلى تكرار مشاكل في الانضباط.

بسبب الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي، يحتاج الخريجون إلى فترة أطول للتكيف مع بيئة العمل الفعلية. هذا التأخير يقلل من كفاءتهم في التدريس ويؤدي إلى تأخير في تقديم تعليم عالي الجودة للطلاب.

يلاحظ مدراء المدارس أن الخريجين يفتقرون إلى التدريب الكافي على الأساليب التعليمية الحديثة، مثل: التعليم التعاوني أو التقييم المستمر؛ مما يجعلهم غير متأقلمين مع متطلبات التعليم الحديث.

ونرى في هذا الصدد، وجود تحديات جوهرية تحتاج إلى معالجة عاجلة من أجل تحسين تأهيل الخريجين وتسهيل اندماجهم في سوق العمل التعليمي.

ميدانية للطلاب. هذه الشراكات تساعد على تقليص الفجوة بين ما يتم تعلمه داخل الفصول وما هو مطلوب في الواقع العملي.

تطوير مهارات الكادر الأكاديمي: من خلال التخطيط الاستراتيجي، يمكن تنظيم ورش عمل وتدريبات مستمرة لأعضاء هيئة التدريس لتعزيز قدرتهم على ربط التعليم النظري بالواقع التطبيقي. كذلك، يمكن تحفيزهم على إجراء بحوث تتعلق بتطبيق المعرفة النظرية في المجالات المختلفة.

متابعة وتقييم مستمر: التخطيط الاستراتيجي يتطلب آلية لتقييم فعالية البرامج المدمجة على أساس منتظم، وتحديث المناهج الدراسية بناءً على تقييمات مستمرة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الطلاب وأصحاب العمل.

ونرى في هذا الصدد، أن هذا التخطيط يعد أداة حيوية لضمان تكامل التعليم مع احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار. ليس كافيًا أن ندرس الفجوة فحسب أو نصمم مناهج جديدة؛ بل ينبغي أن يكون هناك تحول ثقافي وتغيير مؤسسي يعزز التطبيق العملي كجزء أساسي من العملية التعليمية.

التركيز على بناء الشراكات مع القطاع الصناعي والتجاري لا يعني فقط إتاحة فرص تدريب؛ بل أيضًا تمكين المؤسسات التعليمية من استشراف التحديات المستقبلية والتطورات التقنية. كذلك، فإن تطوير مهارات الكادر الأكاديمي خطوة ضرورية لضمان استمرار الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، لكن هذا يتطلب دعمًا من أعلى المستويات الإدارية وتخصيص موارد كافية لذلك.

إعداد خريجين أكثر استعدادًا للتعامل مع تحديات التدريس اليومي.

ضرورة إصلاح المناهج الدراسية ليشمل مزيجًا مناسبًا من التعليم النظري والتطبيقي، مع زيادة التركيز على التدريب العملي المكثف، سيساعد في تقليل الفترة التي يحتاجها الخريجون للتكيف مع بيئة العمل. هذا من شأنه أن يعزز من قدرتهم على أداء مهامهم بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

الإجابة عن السؤال الثاني، ونصّه: "كيف يمكن للتخطيط الاستراتيجي أن يساهم في تقليص الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي؟".

من خلال تحليل إجابة مسؤولي التخطيط التعليمي بمنطقة شرق التعليمية، توصل الباحثان إلى النقاط التالية:

تحليل الفجوة الحالية: تبدأ عملية التخطيط الاستراتيجي بفهم واضح للفجوة بين ما يتم تدريسه نظريًا في الفصول الدراسية وبين المهارات والتطبيقات المطلوبة في سوق العمل. يتطلب ذلك جمع بيانات من الخريجين وأصحاب العمل لتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين.

تصميم مناهج متكاملة: التخطيط الاستراتيجي يجب أن يركز على دمج المهارات التطبيقية مع المناهج النظرية، بحيث يتم تقديم المحتوى النظري من خلال سيناريوهات عملية ومشاريع حقيقية. هذا قد يتطلب إعادة تصميم البرامج الدراسية بالتعاون مع الخبراء المهنيين.

تعزيز الشراكات مع الصناعة: يمكن للتخطيط الاستراتيجي أن يشمل بناء شراكات قوية مع القطاعات المهنية المختلفة، بحيث تتيح فرص التدريب العملي، والتدريب الداخلي، وزيارات

تدريب مدمجة طوال فترة الدراسة، وليس فقط في نهايتها، لضمان تكامل الجانبين النظري والعمل.

التحديث الدوري للمناهج (Curriculum Updates): يجب أن تتبنى المؤسسات التعليمية عملية مراجعة دورية للمناهج لضمان ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل المتغيرة. هذا التحديث يجب أن يتم بالتعاون مع الخبراء من الصناعة لضمان أن المحتوى النظري يتم تصميمه وفقاً للتطورات الحديثة والمهارات المطلوبة.

التعليم بالتقنية والواقع الافتراضي (Technology and Virtual Reality in Education): يمكن دمج أدوات التعليم التكنولوجية مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز في الفصول الدراسية لتمكين الطلاب من التفاعل مع محتويات نظرية وتجريبها عملياً بشكل آمن وفعال. على سبيل المثال، يمكن محاكاة عمليات معقدة في الهندسة أو الطب لإتاحة تجربة عملية دون الحاجة إلى التواجد الفعلي في مواقع العمل.

التعاون مع المهنيين والممارسين (Collaboration with Professionals): دعوة المهنيين المتخصصين والممارسين العاملين في الصناعة للمشاركة في العملية التعليمية من خلال ورش عمل، محاضرات ضيف، وبرامج استشارية، يسمح للطلاب بتلقي منظور عملي مباشر حول كيفية تطبيق النظريات في الحياة العملية. هذا من شأنه أن يثري التجربة التعليمية ويجعلها أكثر واقعية.

التحفيز على البحث التطبيقي (Encouraging Applied Research): دعم البحث التطبيقي الذي

التقييم المستمر للمناهج والشراكات يعزز من مرونة التعليم وقدرته على التكيف مع التغيرات. من المهم ألا يكون هذا التقييم إجراءً روتينياً فقط، بل أن يشمل ابتكار حلول جديدة واستشراف احتياجات سوق العمل المستقبلية.

الإجابة عن السؤال الثالث، ونصّه: "ما أفضل الممارسات التي يمكن أن تتبناها المؤسسات التعليمية لدمج الجوانب التطبيقية مع المناهج النظرية؟"

أشار مسؤولي التخطيط إلى عدّة ممارسات يمكن أن تساهم مجتمعة في خلق بيئة تعليمية مرنة تتيح للطلاب تنمية المهارات العملية المطلوبة إلى جانب المعرفة النظرية؛ مما يساعد في تقليص الفجوة بين التعليم الأكاديمي وسوق العمل بشكل فعال، وتمثلت هذه الممارسات فيما يأتي:

التعلم القائم على المشروعات (Project-Based Learning): أوصوا بأن تعتمد المؤسسات التعليمية نهج التعلم القائم على المشروعات؛ حيث يتم تقديم محتوى نظري متكامل مع مهام عملية تتطلب من الطلاب تطبيق المعرفة المكتسبة في بيئة قريبة من الواقع العملي. على سبيل المثال، يمكن أن يقوم الطلاب بتطوير مشروعات تعكس تحديات حقيقية من مجالات عملهم المستقبلية، مثل: تصميم نظام تقي أو إعداد دراسة جدوى لمشروع معين.

التدريب العملي المدمج (Integrated Internships): إتاحة فرص التدريب العملي كجزء أساسي من المناهج الدراسية هو أحد أهم الوسائل لتعزيز الجوانب التطبيقية. يمكن للمؤسسات التعليمية عقد شراكات مع شركات ومؤسسات من مختلف القطاعات لإتاحة فرص

لضمان تقليص الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي. التحدي يكمن في التنفيذ الفعال لهذه الممارسات، خصوصاً في بيئات تعليمية قد تفتقر إلى الموارد الكافية أو تتعامل مع مقاومة من الجهات المعنية بالتغيير.

الإجابة عن السؤال الرابع، ونصّه: "ما التحديات التي تواجه تنفيذ خطط إستراتيجية فعالة في مجال التعليم التطبيقي؟"

تمثلت التحديات التي تواجه تنفيذ خطط إستراتيجية فعالة في مجال التعليم التطبيقي فيما يأتي:

مقاومة التغيير الثقافي والتربوي: البيئة التعليمية غالباً ما تكون متمسكة بالأساليب التقليدية في التعليم؛ حيث تُفضّل المناهج النظرية على العملية. وقد يواجه أي تغيير يهدف إلى دمج التعليم التطبيقي مقاومة من الإدارات، أعضاء هيئة التدريس، وأحياناً الطلاب وأولياء الأمور الذين قد يعتقدون أن التعليم النظري هو الأساس في بناء المعرفة الأكاديمية.

نقص التمويل والمصادر المادية: تنفيذ التعليم التطبيقي يتطلب استثمارات مالية كبيرة في تجهيز المختبرات، توفير المعدات التكنولوجية المتطورة، وتنظيم فرص التدريب الميداني. كثير من المؤسسات التعليمية تواجه قيوداً مالية، مما يجعل من الصعب تخصيص موارد كافية لتطوير هذا الجانب من التعليم.

غياب الكفاءات الأكاديمية المتخصصة: أعضاء هيئة التدريس الذين يمتلكون خبرة واسعة في المجالات العملية قد يكونون أقل توفراً أو غير مهتمين بالانضمام إلى المؤسسات التعليمية التي تركز بشكل أساسي على التعليم

يسهدف حل مشكلات واقعية في السوق يعتبر أيضاً من أفضل الممارسات التي تدمج بين التعليم النظري والتطبيقي. يمكن تشجيع الطلاب على المشاركة في مشروعات بحثية مشتركة مع الشركات والمؤسسات المختلفة لتطوير حلول تطبيقية مبتكرة.

ونرى من جانبنا أن دمج الجوانب التطبيقية مع المناهج النظرية هو خطوة ضرورية لضمان جاهزية الخريجين لسوق العمل المتغير والمتطلب. من خلال التعلم القائم على المشروعات والتدريب العملي المدمج، يتم تعزيز قدرة الطلاب على التفاعل مع العالم الواقعي ومواجهة التحديات الحقيقية منذ مراحل دراستهم المبكرة.

تحديث المناهج بشكل دوري والتعاون مع المهنيين والخبراء في مجالات العمل يضمن أن المحتوى التعليمي يبقى مواكباً للاحتياجات الفعلية للسوق، وهذا أمر حيوي في ظل التطورات السريعة في مختلف القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، استخدام التكنولوجيا والواقع الافتراضي في التعليم يوفر فرصاً لخلق بيئة تطبيقية فعالة حتى في غياب التجارب الميدانية المباشرة، مما يعزز التعلم العملي دون الحاجة إلى موارد مادية كبيرة.

التحفيز على البحث التطبيقي هو اقتراح ممتاز يمكن أن يُحدث تحولاً نوعياً في نهج المؤسسات التعليمية، حيث يمكن للطلاب تطوير حلول حقيقية لمشاكل الصناعة؛ مما يجعل التعليم أكثر ارتباطاً وتأثيراً في المجتمع.

إجمالاً، هذه الممارسات تمثل مجموعة شاملة من الإستراتيجيات التي يمكن لكليات التربية تبنيها

من خلال تنظيم ورش عمل وندوات لأعضاء هيئة التدريس والإداريين حول أهمية التعليم التطبيقي في إعداد الطلاب لسوق العمل. كذلك، تقديم برامج تدريبية للأساتذة لتطوير مهاراتهم في أساليب التعليم العملية.

إشراك كافة أصحاب المصلحة (الأساتذة، الطلاب، أولياء الأمور، والإدارة) في عملية التخطيط، لخلق ثقافة تعليمية تقبل التغيير وتعزز قيمة المهارات العملية.

توفير التمويل المناسب وتخصيص الموارد:

يمكن للمؤسسات التعليمية بناء شراكات مع شركات ومؤسسات صناعية للمساهمة في تمويل المعامل والمختبرات الحديثة. في المقابل، تستفيد الشركات من الحصول على كوادر مدربة تتناسب مع احتياجاتها.

تأهيل الكوادر الأكاديمية:

من خلال تقديم برامج تدريبية مكثفة للأساتذة تشمل التدريب العملي بجانب التعليم النظري. يمكن أن تشمل هذه البرامج الشراكات مع الشركات أو برامج تدريبية متخصصة.

يمكن للمؤسسات الأكاديمية أن تستعين بخبراء ومهنيين من سوق العمل لتقديم محاضرات وورش عمل تكميلية؛ مما يساعد في توفير تجربة تعليمية متوازنة بين النظري والعملي.

تعزيز الشراكات مع القطاعات المهنية:

يجب أن تسعى المؤسسات التعليمية لتوقيع اتفاقيات تعاون مع الشركات التي توفر التدريب العملي وفرص التوظيف. يمكن أن تشمل هذه الاتفاقيات تدريب الطلاب في مواقع العمل وتقديم خبراء من الشركات لتقديم دروس عملية.

النظري. وبالتالي، يصبح التحدي في تأهيل أو توظيف أعضاء هيئة تدريس يمتلكون خبرات نظرية وتطبيقية متكاملة.

التنسيق مع القطاعات المهنية: يعتبر تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاعات المهنية جزءاً أساسياً في نجاح التعليم التطبيقي. ومع ذلك، قد يكون من الصعب إيجاد وتنسيق شراكات فعالة ومستدامة بين الطرفين. التحدي يكمن في توجيه البرامج الأكاديمية لتلبية احتياجات السوق دون التضحية بالجوانب الأكاديمية الأساسية.

التطوير المستمر للمناهج الدراسية: المناهج الدراسية يجب أن تكون مرنة ومواكبة للتغيرات السريعة في السوق، خاصة في المجالات التقنية والصناعية. ولكن، عملية تحديث المناهج تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، وغالباً ما تكون البيروقراطية داخل المؤسسات التعليمية عقبة أمام إجراء هذه التعديلات بسرعة.

محدودية الفرص التدريبية للطلاب: توفير فرص تدريب عملي لكل الطلاب قد يكون تحدياً بسبب نقص الشركات المتعاونة أو القيود في توفير البنية التحتية اللازمة لتدريب عدد كبير من الطلاب في وقت واحد.

ومن جانبنا، نقدّم بعض الحلول المقترحة لتجاوز هذه التحديات التي من شأنها أن تعيق تنفيذ خطط إستراتيجية فعّالة في التعليم التطبيقي، فيما يلي:

تغيير الثقافة التعليمية وتعزيز قبول التعليم التطبيقي:

- تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاع الصناعي من خلال الشراكات. يمكن أن تُسهّم هذه الشراكات في توفير فرص التدريب العملي والتوظيف للخريجين؛ مما يساعد على تقليص الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي.

- يجب إتاحة برامج تدريبية مستمرة للمعلمين لمساعدتهم على استخدام أساليب تدريس مبتكرة تدعم التعلم القائم على المشروع وتطبيق المعرفة النظرية في سياقات عملية.

- ينبغي دمج التكنولوجيا في التعليم لتعزيز التفاعل بين الطلاب والمواد الدراسية. يمكن استخدام المنصات الإلكترونية، والتطبيقات التعليمية، والبرامج التفاعلية لتقديم تجارب تعليمية عملية ومبتكرة.

- إجراء دراسات تقييم دورية لقياس كفاءة البرامج التعليمية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل؛ مما يساعد على التعرف على المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

- ينبغي على المؤسسات التعليمية تعزيز ثقافة التعلم الذاتي وتشجيع الطلاب على التفكير النقدي من خلال توفير موارد تعليمية متنوعة ودعم الأنشطة التي تعزز من مهارات التفكير والتحليل.

- يجب تحسين استراتيجيات التخطيط والإدارة داخل المؤسسات التعليمية لضمان تحقيق الأهداف التعليمية والتطبيقية بشكل فعال، من خلال إنشاء فرق عمل متخصصة في التخطيط وتقييم الأداء.

- بتوعية أولياء الأمور والمجتمع بأهمية التعليم التطبيقي ودوره في تطوير المهارات العملية

ولا بد من تشكيل لجان مشتركة بين القطاعين التعليمي والمهني لمتابعة تحديث المناهج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

تطوير المناهج الدراسية بمرونة:

يجب أن تكون هناك فرق متخصصة داخل المؤسسات التعليمية تقوم بمراجعة وتحديث المناهج بشكل دوري لضمان أنها تعكس أحدث التطورات في المجالات العملية والتطبيقية.

كما يمكن أن يساعد إشراك الخبراء من الصناعات المختلفة في عملية تطوير المناهج على تحسين تكامل التعليم النظري مع متطلبات سوق العمل.

توفير فرص تدريب ميداني لجميع الطلاب:

يمكن للمؤسسات التعليمية عقد شراكات مع عدد أكبر من الشركات والمنظمات لتوفير فرص تدريب ميداني. قد تتطلب بعض البرامج الأكاديمية أن يكون التدريب جزءاً أساسياً من المناهج.

كما يمكن استخدام المحاكاة الافتراضية وتقنيات التعلم عن بعد لتوفير فرص تدريب عملي حتى في حال عدم توافر التدريب الميداني التقليدي.

6. توصيات ومقترحات البحث:

1.6. توصيات البحث:

- يجب على المؤسسات التعليمية العمل على تحديث المناهج الدراسية لتشمل المزيد من الجوانب التطبيقية، مثل التدريب العملي، وورش العمل، والمشاريع الجماعية؛ مما يساعد على تعزيز المهارات العملية للخريجين.

خلال هذا البحث، تبين أن التخطيط الإستراتيجي يشكل أداة فعالة لتقليص هذه الفجوة عبر دمج جوانب عملية في المناهج الدراسية وتطوير شراكات مستدامة بين المؤسسات التعليمية والقطاعات المهنية.

أظهرت نتائج المقابلات مع عينة البحث أن أفضل الممارسات التي يمكن تبنيها تشمل توفير فرص تدريب ميداني مستمر، تعزيز التعاون بين الأكاديميين وأصحاب العمل، وتطبيق سياسات تعليمية مرنة تتكيف مع التغيرات السريعة في سوق العمل. ومع ذلك، يواجه تنفيذ هذه الخطط الإستراتيجية تحديات كبيرة، مثل: نقص التمويل، مقاومة التغيير من قبل بعض الأطراف المعنية، والقيود البيروقراطية.

في الأخير، يجب أن تبني المؤسسات التعليمية رؤية طويلة المدى قائمة على التخطيط الإستراتيجي، بحيث تضع في اعتبارها الدور الحيوي للتعليم التطبيقي في إعداد خريجين مؤهلين لسوق العمل. إن نجاح هذه الرؤية يتطلب تعاوناً فعالاً بين كافة الأطراف المعنية وإرادة سياسية داعمة لتنفيذ هذه الخطط على أرض الواقع.

7. قائمة المراجع:

1.7. المراجع العربية:

الأشغال، منى. (2022). الخريجون وسوق العمل وأسباب البطالة ومقترحات التطوير. *المجلة العربية للإدارة التعليمية*، 1 (2)، 115-122.

الجامعة الأمريكية. (2022). *سد فجوة مهارات التوظيف في التعليم العالي في مصر*. مطبوعات منظمة العمل الدولية.

للخريجين> مما يساعد على خلق بيئة داعمة للتعليم التطبيقي.

2.6. مقترحات البحث:

- دراسة تحليلية حول كيفية تفعيل الشراكات بين المؤسسات التعليمية وقطاعات العمل المختلفة لسد الفجوة بين المعرفة النظرية والمهارات المطلوبة في سوق العمل.

- تقييم برامج التدريب الميداني التي تقدمها الجامعات وتأثيرها على تحسين مهارات الخريجين ومدى استعدادهم للعمل في المدارس.

- دراسة حول أهمية إعادة تصميم المناهج بما يتوافق مع متطلبات القطاعات المهنية، وكيفية دمج الجوانب التطبيقية مع النظرية في التعليم.

- البحث في الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم المستمر والتطوير المهني في تمكين الخريجين من مواكبة التطورات العملية في مجالاتهم.

- دراسة حول التعليم المدمج (النظري والتطبيقي) وأهمية التغلب على التحديات التقنية والتنظيمية لضمان نجاحه.

- استكشاف كيفية استخدام التكنولوجيا لتعزيز الجانب العملي في التعليم الجامعي والتدريبي.

- دراسة ميدانية لتقييم تأثير برامج التدريب العملي على تحسين مهارات التدريس ومدى توافقها مع احتياجات المدارس.

في ختام هذا البحث، يتضح أن الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي تمثل تحدياً كبيراً أمام المؤسسات التعليمية وسوق العمل؛ إذ أنها تؤثر بشكل مباشر على كفاءة الخريجين وقدرتهم على التأقلم مع متطلبات الوظائف العملية. ومن

- Davied, R. (2017). *Strategic Management: Concepts and Cases*. Pearson
- Higgins, J. & Elliott, C. (2020). *Strategic Management for Education Professionals*. Routledge.
- Kaplan, S. & Norton, P. (2004). *Strategy Maps: Converting Intangible Assets into Tangible Outcomes*. Harvard Business Review Press
- Kotler, P. & Keller, L. (2016). *Marketing Management*. Pearson
- Maguire, M. & O'Neill, M. (2022). *Leadership and Strategy in Higher Education: Understanding the Role of Strategic Leadership in Academic Institutions*. Springer.
- Mintzberg, H. (1994). *The Rise and Fall of Strategic Planning*. The Free Press.
- سي الطيب، فاطمة الزهراء. (2020). التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر من أجل تحقيق تنمية وطنية. *مجلة الاقتصاد التطبيقي والإحصاء*، 17 (1)، 66-86.
- الغامدي، حسن علي (2019). التخطيط الاستراتيجي لتقليص الفجوة بين التعليم النظري والتطبيقي في المؤسسات التعليمية السعودية. *مجلة التعليم والتطوير المهني*، 14 (2)، 95-131.
- فودة، أحمد السيد (2017). استراتيجيات دمج التعليم النظري والعملي في المؤسسات الأكاديمية العربية. *مجلة البحوث التربوية العربية*، 21 (1)، 220-245.
- مهدي، ماجدة شاكر. (2022). مشكلات الشباب العاطلين وسوق العمل: دراسة تحليلية اجتماعية. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية*، 29 (7)، 383-400.
- البار، عبد الله صالح (2018). التخطيط الاستراتيجي في تطوير برامج التعليم المهني والتقني في العالم العربي. *دراسات في التعليم المهني*، 12 (4)، 82-111.
- 2.7. المراجع الأجنبية
- Anderson, A. (2019). *Strategic Planning in Higher Education: A Guide for Educational Leaders*. algrave Macmillan
- Bryson, M. (2018a). *Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations: A Guide to Strengthening and Sustaining Organizational Achievement*. Jossey-Bass.
- Byson, M. (2018b). *Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations*. Wiley